

العدالة الانتقالية ومقاربة "النوع" بالمغرب

زويتني حسان

باحث دكتوراه - علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن طفيل - القنيطرة - المغرب

Zouitnihassan7@gmail.com

المخلص

الإستراتيجية العامة للمشروع تتمثل في دعم عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت في المغرب من خلال دمج منهجي لمقاربة "النوع" وحقوق الإنسان للمرأة" في عملية تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة يجمع بين المأسسة، والتحسيس، وورشات التفكير، وتنمية القدرات. فإنشاء لجنة "النوع" ضمن هيكل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتقوية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، وخلق فضاءات تشاركية، دينامية تفاعلية حول قضايا "النوع" والعدالة الانتقالية، وحفظ ذاكرة النساء رمزيا وسياسيا عبر دورات تحسيسية وأشكال تواصلية، تهدف إلى تحليل الدور ومدى مساهمة المرأة في العملية الديمقراطية ودعم مشاركتها في مجال المصالحة وتبدير النزاعات

الكلمات المفتاحية: جبر الضرر الجماعي، إدماج قيم "النوع"، التنظيم المؤسساتي، مشاريع "النوع"



Transitional Justice And "Gender" Approach In Morocco

Abstract

The overall strategy of the project responds perfectly to the general objective which is to support the democratic transition process initiated in Morocco by the systematic integration of the gender and human right of women approach in the process of monitoring the recommendations of IER, specifically on terms of reparation, reconciliation and preservation of memory the integrated associating institutionalization, awareness, reflection and capacity development The creation of the Gender Commission within the structures of the CCDH, supporting the socio-economic and political capacities of women initiates participatory spaces for reflection at local and national levels, in order to trigger a dynamic interactor on issues of gender and transitional justice Symbolically and politically register the experiences of women victims of serious violations in the public sphere, through publications and communication media and acts of memory preservation

Keywords: *community repair, institutional organization, projects, gender, integration of gender values*

مقدمة

مهدت الخلاصات والنتائج التي توصلت إليها الهيئة المستقلة للتحكيم الطريق أمام مقارنة شمولية¹ أدت إلى تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة التي تبنت " الحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية".² في هذه المرحلة تم الإعلان عن برنامج مقارنة "النوع" سنة 2007 انطلاقا من ملاحظة كون أن النساء عانين جماعيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من عواقب العنف السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تلتها بسبب أحداث سياسية خلال المرحلة الممتدة بين 1956 و1999.³ وأدى تصور الفاعلين الاجتماعيين إلى الإقرار بضرورة رد الاعتبار بمفهومه الواسع والجماعي عبر اقتراح الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة لمواجهة "الجرائم الجماعية والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان".⁴ وتم اعتماد ثلاث مقاربات في تنفيذ مقارنة "النوع": وهي المقاربة الحقوقية المؤسسة على قيم احترام مبادئ حقوق الإنسان⁵ وقيم المواطنة من خلال إشراك الفاعلين المحليين والمقاربة التشاركية لضمان حرية المبادرة والمشاركة في اتخاذ القرار من طرف الفاعلين المحليين و"النوع" في إطار متجانس ومرجعية يتقاسمونها تقوم على أساس التجربة الوطنية للعدالة الانتقالية للأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الإستراتيجية للنساء.⁶

¹ Freeman, M and Oppenhaffen. V, (2005), "transitional justice in Morocco, a progress report", ICTJ, p. 11

² الحبيب الطالب، م، (2006)، العدالة الانتقالية بالمغرب : قراءة تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، مجلة نوافذ
3.Dahir n: 1.04.19 safar (10avril2004) http://www.ier.ma/article.php3?id_article-221

⁴Page. A, (2007) rôle normatif et défis des questions de genre et l'identité , la justice transitionnelle dans le monde francophone: état des lieux, article, p. 5

⁵ Adopté par la résolution de l'assemblée générale 60/147//LE 16 Décembre 2005

⁶ Nadir El Moumni : Séminaire d'évaluation nationale interne du programme d'appui aux actions des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Rapport de synthèse, 17-18 juillet 2009

أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة هو تقييم المشروع من حيث:

- 1- ملائمة إستراتيجية التدخل
- 2- الانسجام بين الصياغة الأولية لمشروع "النوع" وعملية التنفيذ والنتائج
- 3- نقاط القوة والضعف والمخاطر المرتبطة بعملية التنفيذ
- 4- فعالية المشروع وفق مستوى النتائج المحصل عليها
- 5- درجة إدماج قيم واليات "النوع"

أهمية الدراسة

إضفاء الطابع المؤسسي على مقاربة "النوع" ضمن آليات تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخلق فضاء تشاركي للتفكير على المستويين المحلي والوطني لانطلاق دينامية تفاعلية متعلقة بقضايا النوع والعدالة الانتقالية في المغرب من خلال المشاركة الفعالة للمرأة في عملية التحول الديمقراطي، وبناء بدائل تنمية تراعي "النوع"، وتعزيز الحوار بين الفاعلين محليا من منظور "النوع" وحقوق الإنسان للمرأة. أهمية الدراسة تكمن أيضا في التعبير الرمزي والسياسي عن تجارب النساء ضحايا الانتهاكات الجسيمة في الفضاء العمومي من خلال المنشورات ودعم الإعلام وإجراءات حفظ الذاكرة، وأشكال تحسيسية حول الانتهاكات الجسيمة وحقوق الإنسان للمرأة.

مشكلة الدراسة

كان لحركات حقوق المرأة تأثيرا قويا على القانون الدولي وعلى تغيير في المواقف والممارسات التي لن تكتمل إذا لم تأخذ يعين الاعتبار عنصر "النوع" في مقارباتها. فمنذ التسعينيات، كانت علاقة قضايا "النوع" بالعدالة الانتقالية موضوعا للنقاش والتأمل والتجارب المتنوعة في العديد من لجان الحقيقة والمصالحة. هذه الدينامية سمحت بتجاوز جزئي للمفهوم السائد بأن العنف ضد المرأة في سياق الانتهاكات يشكل عنفا ثانويا، وأدى غياب مفهوم شمولي إلى حضور مقاربات متعددة لطرح مسألة "النوع" بين من يدافع عن تأسيس وحدة نسائية لمعالجة قضايا العنف ضد النساء وبين من يفضل إدماج عنصر "النوع" والحقوق النسائية ضمن إجراء العدالة الانتقالية. هذه الأشكال المتعددة لإدماج النوع يفسر غياب صيغة مقبولة في كل تجارب العدالة الانتقالية، ونجاح إدماجه رهين بالمشاركة الفعالة لجمعيات الضحايا وممثلي الحركة النسائية.

فرضيات الدراسة

تعرضت النساء لشتى أنواع العنف وهي نفس أشكال الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الرجل، وكان حضورهن أساسيا طيلة مراحل جبر الضرر الجماعي من خلال عملية مأسسة "النوع" داخل هياكل العدالة الانتقالية المغربية، ومن خلال التكوينات وتنمية القدرات ومشاريع سوسيو اقتصادية و حفظ الذاكرة. فما هي طبيعة وحدود عملية إدماج "النوع" والعدالة الانتقالية في المغرب على مستوى التنظيم المؤسسي ومشاريع جبر الضرر الجماعي؟

منهجية الدراسة

للقيام بهذا البحث الكيفي تم تخصيص المرحلة الأولى لجمع الوثائق والتحليل الأولي لوثائق مشروع "النوع" من تقارير ودراسات وإنتاج مكتوب وسمعي بصري تم إنشاؤها في إطار المشروع. في المرحلة الثانية، هناك زيارات ميدانية للمواقع وإجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة بالبرنامج، وتم استخدام المقابلة خلال معظم مراحل المسح الميداني، ولحظة التواصل مع نخبة واطر فاعلة على المستوى الوطني في مجال جبر الضرر الجماعي ومقاربة "النوع".

الإطار النظري

1. جبر الضرر الجماعي: مقاربة "النوع"

1.1 بناء العدالة الانتقالية ومفهوم "النوع"

1.1.1 مفهوم العدالة الانتقالية

اعتبرت سنة 1990 مرحلة التحولات العميقة في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمغرب⁷ برزت خلالها نخبة سياسية جديدة وحركات اجتماعية ساندت المطالب المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا التحول يمكن تفسيره وربطه بالأحداث السياسية الدولية والوطنية، والتي تميزت بسقوط جدار برلين، وولادة ديمقراطيات جديدة، ومعارضة قوية للأنظمة الشمولية ولانتهاكات حقوق الإنسان.

⁷ التقرير الختامي، هيئة الإنصاف والمصالحة، المجلد 1، ص. 10.

لقد عرف المغرب في السنوات الماضية زمنا مرعبا مع نظام تحكم في جميع الأجهزة الأمنية⁸ من شرطة وجيش ودرك، وكان من نتائجه المنفى القسري والاختطافات والاعتقالات التعسفية ذهب ضحيتها معارضون، وتركت ألما حال دون بناء روابط الثقة بين المجتمع والدولة كما حاصرت كل محاولات الدفاع عن الحريات العامة، ومصادرة جميع أشكال المشاركة السياسية والمدنية من أجل ديمقراطية الحياة العامة. في المقابل تشكلت ديناميات العدالة الانتقالية في المغرب من خلال العمل الشجاع والحيوي لجميع الديمقراطيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة المدعومة من قبل منظمات حقوق الإنسان والذين يرجع لهم الفضل في تفعيل المطالب وجبر أضرار الانتهاكات الجسيمة سنوات الرصاص.⁹ هذه المرحلة تميزت ببروز تنظيمات حقوقية كمنتدى الحقيقة والإنصاف ولجنة أمهات وزوجات المعتقلين والمختطفين، وعبرت الدولة عن انفتاحها السياسي ورضوخها لبعض مطالب الحركات الحقوقية، ولفائدة احترام حقوق الإنسان من خلال القيام بمشاريع ومبادرات متعددة متعلقة بالإصلاحات القانونية والسياسية والمؤسسية¹⁰ أهمها تشكيل حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، وإصلاح قانون الأسرة والقانون الجنائي وقانون الشغل، وقانون الحريات العامة¹¹، وتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. هذه القرارات المختلفة كانت مرفقة بإرادة وقف انتهاكات الماضي تجسدت في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق المعتقلات السرية، وعودة المنفيين¹².

⁸التقرير الختامي، المجلد 1، ص. 46
⁹ الجمعيات المساهمة في بناء ديناميكية العدالة الانتقالية: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، منتدى الحقيقة والعدالة.
¹⁰ عبد الحي المودن عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بروفيسور بكلية الحقوق بالرباط. مقابلة تم إجراؤها يوم 23 فبراير 2017
¹¹ انعكس الأثر الملموس لهذه التعبئة في تكريس قانون الشغل في عام 2003، لمبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء. إصدار قانون الأسرة الجديد عام 2004. المراجعة الجزئية لقانون الجنسية عام 2007، ومراجعة بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية؛ مراجعة قانون تعزيز مشاركة المرأة على مستوى الولايات الانتخابية الوطنية والمحلية.
¹² بنويوب، أحمد، شوقي. الأسس النظرية لعقيدة الجبر، التجربة المغربية في العدالة الانتقالية، مطبعة البدوي، الدار البيضاء.

يجب الانتظار حتى 1999 للقيام¹³ بأول محاولة لجبر أضرار سنوات الرصاص متمثلة في تأسيس هيئة التحكيم المستقلة كخطوة أولى على أمل التحرك نحو تسوية شاملة لانتهاكات حقوق الإنسان، وأول إشارة للاعتراف بمطالب حركة حقوق الإنسان، وممارسة أولى في إطار العدالة الانتقالية.¹⁴ ففي مرحلة هيئة التحكيم المستقلة، وبعد عمل أربع سنوات¹⁵ تم تعويض 7000 ضحية انتهاكات الماضي غير أن عملها ظل محدوداً لعدم قدرتها على إبداع أشكال أخرى لجبر الضرر سوى التعويض المادي،¹⁶ ولا تملك تصوراً حول حفظ الذاكرة، والمصالحة والمسالة النسائية. هذه الهيئة التي كانت مكونة من قضاة وممثلي وزارات الداخلية و العدل ومحامون أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان غيبت تمثيلية منظمات حقوق الإنسان والمعتقلين السياسيين السابقين، والمرأة بسبب عدم الاهتمام بالمسالة النسائية¹⁷، وأبعدت كل إشارة لأشكال العنف الذي مورس ضد المرأة. ويجب الإشارة هنا إلى إن تأسيس هيئة التحكيم المستقلة سبق إصلاح قانون الأسرة والنقاشات التي تلتها وحتى الرأي العام لم يتم تحسيسه بمسالة "النوع" والحقوق الإنسانية للمرأة. ورغم ذلك فتجربة هيئة التحكيم المستقلة، والتقييم اللاحق لعملها سمحت لمنظمات حقوق الإنسان وللمعتقلين السياسيين بتحديد جيد¹⁸ لمفهم ألمطلبي وتوسيع إستراتيجيتهم. كما أخذت الدولة في الاعتبار أهمية مسالة عدالة انتقالية فعالة وتشاركية.

¹³ في 2 أبريل 1999 ، أوصى "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" الملك رسمياً بتشكيل لجنة لتطبيق قواعد التحكيم من أجل تعويض ضحايا فئات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان والمستفيدين منها. في 2 يوليو 1999 ، تبعتها توصية ثانية. تم اقتراح قائمة بالأسماء لتكوين النسخة الجديدة.

¹⁴مقابلة تم إجراؤها مع عبد الحي المودن - عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة. عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أستاذ بكلية الحقوق بالرباط. أجريت المقابلة في 23 فبراير 2017

¹⁵ هيئة الإنصاف والمصالحة سنسواي حالة الاختفاء القسري مع حالة النفي القسري في الخارج وداخل التراب الوطني للحصول على مراجعة شاملة لتجربة هيئة التحكيم المستقلة، انظر: هيئة الإنصاف والمصالحة، "التقرير النهائي. الإنصاف للضحايا والتعويضات عن الأضرار"، المجلد 3 ، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ، 2009 ، ص. 19-28 و ص. 97-116.

¹⁷ مقابلة تم إجراؤها مع مصطفى الزناتني - عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة ؛ عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛ المستشار السابق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. المقابلة أجريت يوم 4 مارس 2017

¹⁸ فاطنة البويه - ناشطة ومعتقلة سياسية سابقة. منسقة محلية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ضمن التنسيق المحلي لحي محمدي الدار البيضاء لبرنامج جبر الضرر الجماعي. المقابلة أجريت يوم 8 فبراير 1917

1.1.2 مفهوم "النوع"

من جهة أخرى عرف المغرب تحولات عميقة تحكم فيها توجهان: فمن جهة هناك توجه العصرية شمل المجال الحضري كالتدريس، وعمل المرأة، وبناء الأسرة النووية وانفجار أنماط الإنتاج التقليدية، وتوجه تقليدي أراد الحفاظ على البنيات الثقافية التقليدية متمثلة في السلطة الذكورية الاجتماعية والثقافية التي اخترقت الدولة والمجتمع. هذه الازدواجية هي التي حددت البناء السوسيو-ثقافي "للنوع". لكن مع عملية تدريس وتشغيل المرأة بدأت هذه الأخيرة تندمج في المجتمع وتشارك في مسلسل البناء الديمقراطي والمساواة في الحقوق مع الرجل، وتمكنت من اختراق المجالات السياسية والنقابية والجمعوية، وسجلت حضورا كاملا في الاحتجاجات الاجتماعية من أجل احترام الحقوق والديمقراطية خلال مرحلة العنف السياسي والانتهاكات الجسيمة واجهتها الدولة برد فعل قوي تعرضن خلاله النساء لشتى أنواع العنف، ولانتهاكات محددة كالاعتصاب والمضايقة والإذلال المرتبط بوضع المرأة والإجهاض وفصل الأطفال. في هذه المرحلة لم تعاني المرأة فقط مباشرة من العنف السياسي بل شكلت أغلبية الضحايا الغير المباشرين كأمهات وزوجات وأقارب الذكور المعتقلين والمفقودين.

1.2 النساء و انتهاكات حقوق الإنسان

رغم التغيرات التحديثية التي عرفها المجتمع المغربي فقد ظل هذا الأخير حبيس بنيات ثقافية تقليدية متمثلة في هيمنة العقلية الذكورية على النظام الثقافي والاجتماعي والسياسي. فخلال سنوات العنف السياسي كان الحديث فقط عن الذكور كمعنيين وحيدون بالانتهاكات في حين أن النساء كن أيضا ضحايا المرحلة لكن بطريقة مختلفة ومنهن من تعرضن لنفس العنف الذي تعرض له الذكور، ومن شتى أنواع التعذيب

والاغتصاب والاهانة والمضايقات والإجهاض، واعتبرت المرأة ضحية غير مباشرة كأم وزوجة أو أخت للذكور المعتقلين أو المفقودين¹⁹.

ولفترة طويلة، "ظل تاريخ هؤلاء النساء مخفيا وغير مرئي من خلال قراءة ذات تسلسل تراتبي أبوي،"²⁰ وقد شكل عمل هيئة الإنصاف والمصالحة أول محاولة رسمية لتسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة²¹ والاعتراف بأن فترة العنف السياسي أثرت على الرجال والنساء بشكل مختلف. في هذه المرحلة أجرت عالمة الأنثروبولوجيا نادية جسوس دراسة ميدانية حول المرأة والعنف السياسي، حاولت من خلالها تفسير ثلاث وحدات رئيسية من الأسئلة: "هل كانت النساء، مثل الرجال، ضحايا العنف السياسي بين عامي 1956 و 1999؟ هل كان هذا العنف قائما على "النوع" أو الجنس؟ وهل ميز عنف الدولة بين الرجل والمرأة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟ هل تعرضت النساء لهذا العنف بطريقة معينة على المدى القصير والطويل؟ هل آثار العنف على حياة المرأة لها خصوصيات بارزة؟"²². لقد كان الهدف من البحث هو جمع روايات النساء اللواتي عانين على يد الدولة خلال سنوات العنف السياسي،²³ وتقديم فهم مفصل ودقيق لأشكال العنف الذي تعرضن له.

¹⁹ جسوس، نادية. "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط.

²⁰ جسوس، نادية، "معاناة المرأة في سنوات الرصاص. مقارنة النوع في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، عرض تقديمي خلال الندوة الوطنية حول المقاربة الجنسانية في عملية العدالة الانتقالية في المغرب: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، 25 نوفمبر 2008 وأيضاً في "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض لنفس الباحثة قدم خلال الندوة حول نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، 21 مارس 2006

²¹ هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي، الجزء الأول، ص. 74

²² جسوس، نادية. "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط، 2009.

²³ تم تدوين روايات حياة 42 امرأة على أساس مقابلات معمقة؛ إجمالاً، كما أجرى الباحثون الذين شاركوا في الدراسة حوالي 80 امرأة من مناطق مختلفة من المغرب (فجيج، الناظور، الحسيمة، خنيفرة، إميلشيل، العيون وكذلك في الرباط والدار البيضاء والمحمدية).

الدراسة تظهر أن فئتين من النساء عانين بشكل مباشر على يد الشرطة خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999: هناك نساء منخرطات سياسياً في حركات اليسار، وهناك فئة ثانية توجد بها الغالبية العظمى من النساء ضحايا العنف السياسي في المغرب وهن النساء اللواتي يعتبر أحد أفراد أسرتهن من الذكور عدواً للدولة بسبب أنشطته السياسية²⁴. فالغئة الأولى مكونة بشكل عام من الشباب الطلاب من المدن الكبرى في المغرب، بينما كانت الفئة الثانية مكونة بشكل أساسي من النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية أو شبه الحضرية، أميات أو شبه أميات وكان عملهن يعتمد على إدارة ورعاية أسرهن والمشاركة في اقتصاد الأسرة من خلال تربية الماشية و زراعة الأرض.²⁵ وتوصلت الدراسة إلى أن معظم النساء صدمن بشدة من عنف الدولة الذي تعرضن له نتيجة لنظام أبوي يعتبر أن المرأة لا مكان لها في الفضاء العمومي والسياسي²⁶. كما تفاجئن يجهلن في غالب الأحيان لأنشطة السياسية لأزواجهن وأبائهن وإخوانهن، وصدمن لأن قلة قليلة منهن كن على اتصال بأشخاص لا ينتمون إلى منطقتهم أو دائرة عائلاتهم قبل اندلاع هذا العنف في حياتهم اليومية. وحتى النساء الفاعلات سياسياً متعلمات ويعشن في المناطق الحضرية ويتمتعن بقدر أكبر بكثير من حرية الحركة والوصول إلى المعلومات مقارنة مع النساء الريفيات اللواتي تم اعتقالهن وأساءوا معاملتهن من قبل الدولة.²⁷

²⁴جسوس ، نادية. "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض تم تقديمه خلال الندوة حول نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، CCDH ، الرباط ، 21 مارس / آذار 2006 ، ص 11

²⁵ نفس المرجع، ص. 11

²⁶جسوس، نادية. "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، الرباط ، 2009، ص 46-52

²⁷جسوس ، نادية ، "معاناة المرأة في سنوات الرصاص. مقارنة النوع في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، عرض تقديمي خلال الندوة الوطنية حول المقاربة الجنسانية في عملية العدالة الانتقالية في المغرب: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ، 25 نوفمبر 2008 وأيضاً في "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي" ، عرض لنفس البانحة قدم خلال الندوة حول نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ، 21 مارس 2006

وبينت الدراسة أن النساء عانين من نفس الانتهاكات ونفس أشكال التعذيب وسوء المعاملة مثل الرجال وكيف استخدمت الدولة العنف السياسي لمعاقبة النساء اللواتي تجاوزن الحدود المرسومة داخل نظام أبوي يجعل من النساء كائنات خاضعة²⁸ كما تعرضن لانتهاكات خاصة بهن كالإذلال وسوء المعاملة، والاعتصاب والعنف الجنسي، وكانت ضحايا هذه الاعتداءات من النساء المحتجزات يتلقين العلاج في المستشفيات أو في المنزل،²⁹ ولا يبدو أن الدولة تبنت سياسة الاعتصاب المنهجي ولكن لا يوجد دليل على أن الدولة تحركت لحماية النساء من العنف الجنسي أثناء الاحتجاز. وهكذا ظلت معظم النساء المحتجزات وغير المحتجزات يعشن جوا من الرعب والخوف من الاعتصاب والعنف الجنسي، فبمجرد أن نكون النساء من أقارب أحد المحتجزين، نتعرض بانتظام للمضايقات بما في ذلك المضايقات الجنسية من طرف عملاء الدولة، ولمعاملة مهينة منها المراقبة، والاستجواب المتكرر، ونهب الممتلكات ومصادرة أوراق الهوية. وقد ساعد ذلك على تهيش النساء اللواتي تم اعتقال أزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن أو أبنائهن أو غيرهن من أفراد الأسرة، وكانت زيارة السجون فرصة أخرى للمضايقة والمعاملة المهينة وغيرها من أشكال العنف من قبل حراس السجون والسلطات الأخرى. فحسب جسوس، فإن ما يميز هذا العنف ضد المرأة خلال سنوات انتهاكات حقوق الإنسان هو "الطريقة التي اعتمدها عنف الدولة على الأفكار والممارسات الأبوية للمجتمع المغربي وأدامها وعززها. هذا التفاعل المتبادل بين عنف الدولة والتميز المجتمعي ضد المرأة هو الذي أدى إلى معاناتهم بشكل مضاعف.³⁰

²⁸مقابلة مع فاطمة البويه عضو جمعية احياء العالم يوم 8 فبراير 2017
²⁹جسوس، نادية. "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط، 2009، ص. 54-58
³⁰جسوس، نادية. "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض تم تقديمه خلال الندوة حول نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، CCDH، الرباط، 21 مارس 2006

1.2.1 النوع و العدالة الانتقالية

الحركة النسائية في المغرب هي حركة سياسية واجتماعية، ووجودها هو تنويع لعمل طويل من اجل التنمية الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية لم يكتمل تكوينها كحركة حتى الثمانينيات مع ظهور جمعيات نسائية مستقلة وضعت مسألة تحرير المرأة هدفا من معركتها. هذه الحركة في مرحلتها الاولى اتسمت بمحاولة الفصل بين الحركة النسائية والعمل السياسي داخل الأحزاب السياسية، وركزت في المرحلة الثانية على إدانة أحكام التشريع المغربي الذي يركي التمييز ضد المرأة، و تميزت المرحلة الثالثة بتطور عمل هذه الحركة نحو عمل الترافع و تحويل نفسها إلى قوة تعبوية واقتراحية³¹.

لقد كان دور منظمات حقوق المرأة حاسما في إدراج حقوق المرأة وظروفها في الأجندة السياسية والاجتماعية بالمغرب، وكانت في الأصل مصدر مزيد من الاهتمام بالمرأة في السياسات والبرامج العمومية،³² كما كان لها الأثر الملموس في السنوات الأخيرة أدى إلى تحسن كبير في وضع المرأة المغربية وظروفها. إلا أن المنظمات والحركة النسائية بشكل عام لم تشارك في ديناميات المجتمع المدني التي تطالب بإنشاء آليات العدالة الانتقالية للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولم تحاول مواكبة أو التأثير على عملية العدالة الانتقالية هذه³³. من ناحية أخرى لم يكن هناك مجهود لإدراج هذه المنظمات في العملية، ولم تقدم

³¹ مقابلة تم إجراؤها مع نعيمة بن وكريم، مسؤولة إدارية سابقة عن الجلسات العامة والتقارير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. أجريت المقابلة في 22 فبراير 2017 .

³² انعكس الأثر الملموس لهذه التعبئة في تكريس قانون العمل، في عام 2003، لمبدأ عدم التمييز، بما في ذلك بين الرجال والنساء - ؛ إصدار قانون الأسرة الجديد عام 2004 ؛ المراجعة الجزئية لقانون الجنسية عام 2007 ، ومراجعة بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ؛ مراجعة القانون الأساسي لمجلس النواب (المادة 1) وقانون الانتخابات في عام 2008 ، والذي يتضمن الآن تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب المنتخبة على الصعيدين الوطني والمحلي. وضعت الحكومة المغربية "إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" في عام 2002 ، "إستراتيجية وطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين" في عام 2006 ، بهدف دمج البعد الجنساني في جميع السياسات العامة القطاعية والوسطى. - برامج لإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصالات (كانون الأول / ديسمبر 2006) ، والخدمة العمومية (يناير 2007) ، ونظام التعليم (أكتوبر 2008) وقطاع التشغيل والتكوين المهني في عام 2010. وأخيراً ، ومنذ عام 2005 ، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية عملية "تحديد نوع الجنس" في ميزانية الدولة ، كجزء من عملية إصلاح الإنفاق العام.

³³ مقابلة تم إجراؤها مع مصطفى الزناسني عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة ؛ عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛ مستشار سابق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أجريت المقابلة في 24 مارس 2017

هذه الحركة حجبا تتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرضت لها النساء خلال سنوات الرصاص أو تأثير هذه الانتهاكات عليها أو حتى على الفحص الدقيق للعنف الجنسي الذي تعرضن له. هناك عدة تفسيرات لهذا الضعف في التعبئة والجمع بين البحث عن الذات التنظيمية وبين التفكير في طرح مسألة الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها النساء: فالمنظمات النسائية ركزت اهتماماتها وقدراتها المؤسسية حول حق المرأة اليوم،³⁴ ومن ثم ، فقد كان طموحها هو الحضور في جدول الأعمال الدولي³⁵ وفي النقاشات الوطنية حول وضع المرأة عبر إصلاح قوانين الأسرة والجنسية، لكنها ابتعدت عن جانب آخر من السياق الوطني ألا وهو التفكير في انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالأصول الاجتماعية للحركة النسائية فهي حركة حضرية تجمع ناشطي المنظمات غير الحكومية والباحثات والناشطات من الطبقات الوسطى والعليا،³⁶ وتختلف بشكل كبير عن الغالبية العظمى من النساء ضحايا العنف السياسي واللواتي يعشن في المناطق الريفية أو شبه الحضرية أميات لهن تصور مختلف لانتهاكات الماضي. في هذا الإطار تبنت الجمعيات النسائية مبدأ عدم التفرقة³⁷ على أساس تخصص كل مجموعة تعمل في إطار حقوق الإنسان في ميدان محدد.³⁸

³⁴ مقابلة تم إجراؤها مع ربيعة الناصري مؤسسة ورئيسة سابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوم 22 مارس 2017
³⁵ Les priorités locales sont en effet alimentées par les instruments internationaux tels que la CEDAW et les conférences internationales sur les droits humains et droits des femmes comme celles de Vienne (1993), du Caire (1994) et de Pékin (1995).

³⁶ مقابلة تم إجراؤها مع الزويني بشرى معتقلة سياسية سابقة ومسؤولة بالجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوم 22 مارس 2017.
³⁷ نفس المرجع
³⁸ مقابلة تم إجراؤها مع نعيمة بن وكريم، مسؤولة إدارية سابقة عن الجلسات العامة والتقارير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. أجريت المقابلة في 22 فبراير 2017.

1.2.2 "النوع" ومرحلة التوصيات

في نهاية الندوة التي عقدت في نوفمبر 2001 بمبادرة من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والعدالة إضافة إلى ممثلين عن الأحزاب اليسارية، تم وضع مقترح لإنشاء لجنة الحقيقة التي تقوم بمقاربتها على المبادئ التالية: إثبات الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واعتراف الدولة بالمسؤولية عن الانتهاكات والاعتذار الرسمي والعلني، ورد الاعتبار لكرامة المجتمع وحفظ الذاكرة ولضحايا الانتهاكات من خلال التعويض المادي والرمزي عن الأضرار، وتنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات.

من المؤكد أن منظمات حقوق المرأة لم تكن ممثلة في هذا الندوة، حيث لم يتم التطرق إلى قضية "النوع" والتجربة الخاصة للمرأة خلال فترة سنوات العنف السياسي لا في المناقشات ولا في الاقتراح النهائي.³⁹ ومع ذلك، فمن المعروف أن عمل الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المدني لم يؤدي إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة فحسب، بل أرسى أيضًا أسس ولايتها وعملها. وبالفعل، فإن اقتراح الندوة عام 2001 تبناه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والرئيس الأول للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، بصفته الأمين العام لهذا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعد إصلاحه، اعتمد اقتراح المجتمع المدني الذي سيتم تأكيده رسميًا في يناير 2004.⁴⁰

³⁹ مصطفى ناوي، مستشار في هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. عضو سابق في فريق البحث التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أجريت المقابلة في 19 يناير 2017.

⁴⁰ وأكد الملك في خطابه الافتتاحي أن هيئة الإنصاف والمصالحة تنتهج "نهجًا شاملاً جريئاً ومتوازناً يقوم على الإنصاف والتأهيل وإعادة الإدماج سعياً لتحقيق المصالحة السلمية". لكنه يحدد أيضاً أن هيئة الإنصاف والمصالحة ستكون الخطوة الأخيرة في تسوية قضية الاختفاء والاعتقالات التعسفية وأنه معها "يغلق نهائياً المرحلة الأخيرة من هذه القضية الشائكة". http://www.ier.ma/article.php?id_article=420

لقد شكلت مقارنة هيئة الإنصاف والمصالحة، رغم أنها لم تلبي حاجيات الضحايا والأسر وجمعيات حقوق الإنسان، قفزة توعية فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، ومحدودية اعتبار واختزال المصالحة ودمقرطة المجتمع في التعويض المادي الذي أقرته هيئة التحكيم المستقلة،⁴¹ حيث سمحت هذه المقاربة للمجتمع والأفراد والجماعات بمعالجة السياق التاريخي لانتهاكات حقوق الإنسان ومسؤولية أجهزة الدولة عبر نقاش جماعي وعمومي لمعرفة الحقيقة.

وعلى غرار التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية لم يتم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أهداف هيئة الإنصاف والمصالحة، وحضور النساء في التركيبة التنظيمية للهيئة كان حضورا ضعيفا بنسبة امرأة واحدة من 17 عضوا⁴² وهذا يمكن تفسيره بغياب الحركة الحقوقية للنساء ضمن إجراءات العدالة الانتقالية وبعامل حيز الزمن الذي أعطي لولاية هيئة الإنصاف والمصالحة. هذه الأخيرة لم تلغي بشكل مطلق حضور عنصر "النوع وحقوق المرأة" بل تم أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار ولو بشكل ناقص، وكان من ورائه أغلبية أعضاء الهيئة التي ناضلت من أجل قضايا "النوع" وفرضت فتح نقاش موسع حول إصلاح قانون الأسرة الذي كان له الأثر الكبير على الفضاء العام .

نظم أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة أنفسهم في ثلاث مجموعات عمل: واحدة معنية بالتحقيقات، والثانية حول البحوث والدراسات، والثالثة حول الإصلاحات. وكانت للعضوة الوحيدة في "هيئة الإنصاف والمصالحة"⁴³ تأثيرا قويا لفرض مقارنة "النوع". من ناحية أخرى، مثلت النساء غالبية العاملين في هيئة الإنصاف والمصالحة: 163 مديرة من أصل 319، وهذا لم يكن نتيجة سياسة ديمقراطية للتوظيف بل

⁴¹ هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي، المجلد 1

⁴² التقرير الختامي، هيئة الإنصاف والمصالحة، المجلد الأول،

⁴³ لطيفة اجبابدي معتلة سياسية، عضوة مؤسسة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عضو هيئة الإنصاف والمصالحة

كان الهدف هو تقليص الهوة وتوسيع عدد النساء والتأسيس لمقاربة "النوع" خاصة بالتعيينات في مناصب الشغل.⁴⁴ فالنساء لم تكن ممثلات بمراكز صنع القرار حيث اقتصرت مشاركتهن على العمل بالوحدات الخاصة بالاتصال والإعلام والتوثيق والمحفوظات، لكن سرعان ما اصطدمت فكرة خلق توازن "بين الذكور والإناث" داخل طاقم هيئة الإنصاف والمصالحة بصعوبة العثور على مهنيين أكفاء ومؤهلين وكان هذان المعياران هو السائد⁴⁵.

لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بإدماج منهجية تحليل وفهم الطابع الجنساني للعنف السياسي⁴⁶ من خلال الدراسة التي قام بها فريق من الباحثات المغربية سنة 2005 حول النساء اللواتي عانين من العنف السياسي،⁴⁷ ووضعت نتائج هذه الدراسة رهن إشارة جميع أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة وساعدت في صياغة توصياتها الختامية. لقد عملت الهيئة على إدماج عنصر النوع في أعمالها من أجل إبراز خصوصية تأثير العنف تجاه النساء، وأشكال مواجهتهن له معتمدة في ذلك على مبادرات متعددة منها تنظيم جلسات استماع فردية وجماعية لعدد كبير من النساء ضحايا الانتهاكات بشكل مباشر أو غير مباشر، واستغلال المعطيات التي تم تجميعها لإبراز مستويات العنف وتأثيره، وتحقيق دراسة كيفية ل"النوع والعنف السياسي"،⁴⁸ والمساهمة في تعميق الوعي بتاريخ النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان⁴⁹ همت النساء بمختلف الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية اللواتي عشن مختلف التجارب.

⁴⁴الروقاني، خديجة، 2008، ص. 21. معايير التعيين كانت الكفاءة التكيف مع قضايا حقوق الإنسان والتمكن من اللغة الأمازيغية
⁴⁵ مقابلة تم إجراؤها مع لطيفة اجابادي معتقلة سياسية سابقة، عضوة هيئة الإنصاف والمصالحة، عضوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
⁴⁶ تم دمج ومعالجة البعد الجنساني في التقرير النهائي بطريقة غير منتظمة في جميع مجلداته السنة. انظر القسم 5.2 من هذا التقرير، انظر أيضا روقاني، 2008، ص. 33-48.
⁴⁷ جيسوس، نادية "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض قدم خلال الندوة حول نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بمعالجة الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، 21 مارس 2006.
⁴⁸ - جيسوس نادية. «المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب» المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008)
⁴⁹ مقابلة تم إجراؤها مع لبللى الرحيوي المديرية السابقة للتنظيم الإداري والموارد البشرية بهيئة الإنصاف والمصالحة. مسؤولة عن إدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يوم 15 مارس 2017

لقد أكدت هيئة الإنصاف والمصالحة في توصياتها (التوصية رقم 10 على ضرورة دعم الإجراءات في أفق تعزيز حقوق المرأة بالمغرب الشيء الذي سمح للهيئة خلال ولايتها بتوسيع واغتناء النقاشات حول مسألة "النوع" والعدالة الانتقالية. كما أن التحقيقات التي أجرتها كشفت النقاب عن مدى الانتهاكات والمعاناة التي تحملتها النساء سنوات الرصاص: فمن بين 9780 ملف الضحايا التي توصلت بها الهيئة هناك 1470 ملف تم وضعه من طرف النساء كما أن ثلث الشهادات المقدمة خلال الجلسات العمومية هي شهادات للنساء.⁵⁰ لقد بينت تجربة الهيئة أن الاكتفاء بالقيام بمجموعة من المشاريع اتجاه الضحايا هي عملية محدودة في الزمان والأهداف في سياق العدالة الانتقالية، والنموذج الذي اقترحتها يهدف إلى الجمع بين مختلف جبر الأضرار وتدابير بناء السلام والديمقراطية،⁵¹ والنظر إلى المصالحة مع الماضي المؤلم على أنها فرصة للتحرك نحو البناء الجماعي للمستقبل الذي لا يمكن تحقيقه دون مشاركة النساء والرجال بالمناطق التي عانت من جراء انتهاكات الماضي. إنها توصيات الهيئة التي تشكل مرجعا من أجل مصالحة حقيقية بين الدولة والمجتمع كما تشكل برنامجا من أجل الديمقراطية الشاملة.⁵²

1.2.3 التقرير الختامي والتوصيات

تم إعادة إنتاج المعاملة غير المتكافئة للمسألة النسائية في أنشطة هيئة الإنصاف والمصالحة ومجموعات العمل التابعة لها، ولم يتم دراسة مقارنة "النوع" أو العنف الجنسي أو تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على المرأة بالطريقة نفسها وبنفس الشدة في التقرير النهائي المكون من ستة مجلدات والذي قدمته هيئة الإنصاف والمصالحة:⁵³ المجلد الأول من التقرير النهائي خصص حوالي عشر صفحات فقط لاستخلاص الدروس

⁵⁰ نفس المقابلة مع ليللى الرحيوي.

⁵¹ محمد صبري - رئيس دائرة حماية ومساعدة الضحايا. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أجريت المقابلة يوم 03 فبراير 2017

⁵² عبد الحي مودن، عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة، عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس الرباط. أجريت المقابلة يوم 27 فبراير 2017

⁵³ للاطلاع على مراجعة شاملة للتقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة من منظور "النوع"، انظر: الروقاني خديجة، 2008، ص. 33.. 47.

حول النوع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،⁵⁴ لكن الدراسة النوعية حول المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص، والتي أعدتها نادية جسوس بناء على طلب هيئة الإنصاف والمصالحة، لم تكن حاضرة في التقرير النهائي وتم نشرها لاحقاً من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، فاللغة المستخدمة في التقرير في أحسن الأحوال يمكن وصف بأنها محايدة، ولا يبدو أن النساء يعتبرن فئة اجتماعية كاملة، وأن معظم الأرقام الواردة في التقرير غير مقسمة حسب الجنس.

فهيئة الإنصاف والمصالحة تترك من خلال التوصيات أن ضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقوية عملية الإصلاحات التي تشارك فيها الدولة يعتمد على مكافحة التمييز ضد المرأة وبناء مستقبل قائم على المساواة والإنصاف.⁵⁵ هذه التوصيات هي في الواقع جزء من مراجعة قانون الأسرة، وتقوية الضمانات القانونية لحقوق المرأة، وترسيخ أسس الأسرة على أساس العدل والإنصاف إضافة إلى التوصيات العامة الموجهة لجميع المواطنين تركز بالتحديد على "تقوية الضمانات الدستورية للمساواة بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"الحضر الدستوري لجميع أشكال التمييز المحظورة دولياً"،⁵⁶ ومواصلة عملية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، "التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز اتجاه المرأة، ورفع التحفظات التي أبدتها المغرب على بعض أحكام الاتفاقية المذكورة، وأخيراً وفي سياق ما تسميه "إتمام عملية حماية حقوق المرأة"، توصي هيئة الإنصاف والمصالحة "بتقوية واستغلال المكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال تقوية حقوق المرأة واستكمال عملية الإصلاح في هذا المجال". ولتحقيق

⁵⁴ هيئة الإنصاف والمصالحة، "التقرير النهائي"، المجلد 1، ص. 74-82.

⁵⁵ هيئة الإنصاف والمصالحة، "التقرير النهائي"، المجلد 1، ص. 101-113.

⁵⁶ نفس المرجع

ذلك، دعت هيئة الإنصاف والمصالحة إلى اتخاذ الإجراءات التالية: وضع إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تمكين المرأة من أجل وضع حد لعدم استقرار حالتها من خلال القضاء على الأمية والفقير والتمييز والعنف وتقوية مشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار.⁵⁷

1.3 الأهداف والاستراتيجيات

إن إستراتيجية المشروع هم دعم عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب من خلال إدماج مقاربة "النوع والحقوق الإنسانية للنساء"، في سياق تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر وحفظ الذاكرة. فالهدف من إدماج مقاربة "النوع والحقوق الإنسانية للمرأة" ليس فقط حماية حقوق المرأة الإنسانية والأخذ بعين الاعتبار حضور النوع في مشاريع جبر الضرر الجماعي، بل أيضا من أجل تحديد الدور ومدى مساهمة المرأة في العملية الديمقراطية ودعم مشاركتها في مجال المصالحة وتدبير النزاعات ودعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

1.3.1 مأسسة النوع

شكلت مأسسة "النوع" أهم المحاور الإستراتيجية في المشروع باعتبارها الضامن المؤسساتي لاستدامة حضور المرأة في كل برامج جبر الضرر الجماعي.⁵⁸ وانسجاما مع التوصية العاشرة الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، يعتبر محور مشروع "النوع" إنجازا استراتيجيا يضمن التماسك المؤسسي والسياسي الذي يربط تسوية الانتهاكات الخطيرة ضد المرأة بمشاركتها في عملية إرساء الديمقراطية. فدعم إضفاء الطابع المؤسسي على "النوع"، أي دمج "النوع" في الهيكل التنظيمي للهيئة المسؤولة عن تنفيذ توصيات

⁵⁷ هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير النهائي، المجلد 1، ص. 74-82
⁵⁸ مقابلة تم إجراؤها يوم 24 فبراير 1917 مع مصطفى الزناسني، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومستشار سابق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب.

هيئة الإنصاف والمصالحة، جعل من الممكن إنشاء داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لجنة لإدماج مقاربة "النوع"⁵⁹، والتي تسمى عادة "لجنة النوع"، وتتكون من الرئيس والأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ورؤساء ومقرري مجموعات العمل التابعة للمجلس، والمتخصصين في موضوع الحركة النسائية وقادتها. فإثناء هذه الوحدة الخاصة داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو بلا شك الإنجاز الاستراتيجي الرئيسي لعملية إضفاء الطابع المؤسسي على النوع وقد تجاوز توقعات المشروع.⁶⁰ ومع ذلك، فإن عملها وربحياتها ما زالت محدودة للغاية، ورغم الاجتماعات المتتالية، والتعبئة الكبيرة لأعضائها لم يكتمل بعد تنفيذ خطة عملها كما ان اللجنة لا تزال هشة بسبب نقص الموارد وضعف تنظيمها.⁶¹ علاوة على ذلك، لم يتم إحراز تقدم كاف لقياس الأثر الحقيقي لـ"لجنة النوع" في عملية تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن المحفوظات والذاكرة والإصلاحات المؤسسية.

1.3.2 انتقاء المجموعات المستفيدة

انسجاماً مع مقاربة شمولية ومنتجة استهدف المشروع جميع الفئات الاجتماعية المعنية بجبر الضرر الجماعي ومتابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتم الوصول إلى هذه الفئات المختلفة من خلال العديد من الإجراءات التي تم تكييفها مع طبيعة واحتياجات كل فئة. فبالنسبة للمستفيدات المعنيات

⁵⁹ <http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article1690&>

⁶⁰ - نشاط تكويني يومي 24 و 25 آذار 2008 لتعزيز قدراتهم في مجال "النوع الاجتماعي" "تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمرأة"، والسماح بإدماج قضايا الجنسين في تطوير برامجها ورصدها؛ ورشة عمل عصف ذهني نُظمت في 10 يوليو / تموز 2008، والتي سعت إلى تقييم دمج البعد الجنساني في عملية إدارة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرامجه ومشاريعه، ولا سيما برامج التعويضات المجتمعية؛ حلقة دراسية ("النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية") نُظمت في 25 نوفمبر 2008، بمشاركة ممثلين عن وحدات التنسيق المحلية الإحدى عشرة لبرنامج جبر الضرر الجماعي، وشركاء المشروع على المستوى المحلي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة من أجل حقوق المرأة وأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من أجل تعميق التفكير في أساليب دمج البعد الجنساني في عملية العدالة الانتقالية في المغرب. وبهذه المناسبة تم عرض دراسة النوع الاجتماعي والعنف السياسي التي قامت بها نادبة جوسوس وقصص تجربة النساء ضحايا العنف السياسي.

⁶¹ تتمثل إحدى نقاط القوة في هذه الوحدة الخاصة في أنها، بسبب تكوينها، تجعل الحركة النسائية أقرب إلى عملية العدالة الانتقالية، حتى لو كانت محاولة لتعبئة الجمعيات. مقابلة تم إجراؤها مع خديجة العساري منسقة مشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً "تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب". مسؤول حالياً عن محور التاريخ لبرنامج دعم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بالمشروع نجد مجموعات عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مكلفة بتتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمؤسسات المعنية بدورات التكوين وورشات عمل المجلس، والجمعيات شركاء المجلس الاستشاري في عملية التتبع للتوصيات بالمناطق المعنية، ومجموعات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمناطق التي يستهدفها تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وخاصة النساء. ورغم ذلك، فنجاح مثل هذه المقاربة التي تهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدات يعتمد على إنشاء ديناميكية تفاعلية طموحة⁶² كمقاربة وحيدة قادرة على جعل التغيير ممكن والتقليل من المقاومة والقيود. هذه الفعالية الممكنة تطرح تساؤلات منها على سبيل المثال كيف يمكن لمشروع ذي الميزانية الضعيفة والجدول الزمني الضيق للغاية أن يلبي حاجيات كل مجموعة من المجموعات المستفيدة؟.

1.4 مقارنة "النوع": تقييم، خلاصات وتوصيات

تستجيب الإستراتيجية العامة لمشروع "النوع" للهدف العام المتمثل في دعم عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت في المغرب من خلال دمج مقاربة "النوع" وحقوق الإنسان للمرأة" ضمن عملية تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفي مجال جبر الضرر والمصالحة وحفظ الذاكرة. واعتبر جل الفاعلين الذين شاركوا في ورشة تكوينية بالرشيدية أن المقاربة المتكاملة التي تجمع بين المأسسة والتحسيس والتفكير وبناء القدرات⁶³ تشكل علامة على أصالة وفعالية هذا النوع من البرامج المتكاملة في المغرب. وتطلب الأمر قدرة تخطيط ومعرفة كبيرة بالسياقات المؤسسية والاجتماعية والسياسية لديناميات جبر الضرر الجماعي لتحقيق تعايش مؤسستي لمكون "النوع"⁶⁴ ضمن آليات تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وأدوات

⁶² التنظيم المؤسستي لجبر الضرر الجماعي يتكون من لجنة الإشراف، وحدة تدبير البرنامج، مجلس التنسيق، والتنسيقيات المحلية.
⁶³ 16 يوليو 2009. الرشيدية. ورشة عمل تكوينية "مقاربة النوع وحقوق المرأة / دعم إجراءات جبر الأضرار". تقرير . دحماني احمد.
⁶⁴ 25 مارس 2008. الرباط. ورشة عمل تدريبية حول "مقاربة النوع وحقوق الإنسان للمرأة". تقرير الزاهد فاطمة.

الحكمة الخاصة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المشاركة في برنامج حبر الضرر الجماعي، إلى جانب مشاريع تهدف إلى تغيير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء المهمشات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

فأهداف مشروع النوع والاستراتيجيات التي تم اعتمادها للوصول إليها هي كالتالي:

- دعم وتقوية الإدماج المؤسسي "النوع" في آليات متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة داخل الأجهزة والبرامج وأدوات الحكامة الخاصة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،⁶⁵ وتتمثل الإستراتيجية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف في إنشاء جهاز مسؤول عن قضايا "النوع" (لجنة "النوع") وتقوية قدرات أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للتفاعل الإيجابي مع مسألة النوع وإتاحة مجموعة من الآليات للمجلس لإدماج مسألة "النوع" ضمن هيكله.

- تقوية الإجراءات العملية لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء ضحايا العنف السياسي بمناطق جبر الضرر الجماعي،⁶⁶ واستند هذا الهدف على إستراتيجية للحفاظ على ذاكرة النساء ضحايا العنف السياسي وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التحول الديمقراطي.⁶⁷ وهكذا تم انجاز مشاريع في ثلاث مناطق⁶⁸ وتفويض جزء كبير من تنفيذها إلى الجمعيات المحلية. ففي منطقة الرشيدية استفاد

⁶⁵ زكية بودريكة، مساعدة سابقة لرئيس هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مساعد سابقة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السابق. أجريت المقابلة يوم 3 فبراير 2017.

⁶⁷ خديجة العساري، المنسقة السابقة لمشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، مسؤولة سابقا عن محور التاريخ لبرنامج دعم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017

⁶⁸ "تم اختيار المناطق الثلاث والمشاريع الأولى الثلاثة بالتشاور مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على أساس مراجعة المشاريع التي قدمتها الجمعيات خلال المنتدى الوطني للتوعيات ومعايير مثل طبيعة الانتهاكات التي تعرضت لها، تمثيل المواقع وفقاً لنوع الانتهاك أو الجمعية أو شبكة الجمعيات التي يحتمل أن تكون مسؤولة عن المشروع. ثم تم تحديد محتوى المشاريع بطريقة تشاركية على المستوى المحلي. وتدخلت النساء في وضع التصور وإدارة وتنفيذ المشروع". أجريت المقابلة مع العساري خديجة.

دوار السوننات⁶⁹ بالقرب من قرية إميلشيل من عمل تنموي متكامل يهدف إلى حفظ ذكرى فاضما اوحرفو⁷⁰ ضحية العنف السياسي والشخصية الرمزية لسنوات الرصاص. وساهم بشكل مباشر في تحسين ظروف الوصول إلى المعرفة عبر استعادة مدرسة الدوار⁷¹ ومحو الأمية لدى النساء، وتعزيز الحرف اليدوية النسائية المحلية. وفي إقليم فجيح ركزت المشاريع على إنشاء مركز توجيه اجتماعي واقتصادي للمرأة وتعزيز قدرتهن في التدريب على تقنيات الإنتاج والتسويق.⁷² وفي زاكورة تم تنفيذ إجراءات فعالة للتعامل المباشر مع مشاكل المرأة بالمنطقة منها إنشاء فضاء لتمكين المرأة من مشاركتها في تدبير الشأن العام والسياسة⁷³.

- بدء التشاور بين الفاعلين حول قضية النوع والعدالة الانتقالية من أجل تعزيز عملية المصالحة والشروع في إجراءات تنموية مع الاهتمام بالنوع وحقوق الإنسان للمرأة. فورشات العمل، والدورات التدريبية، واجتماعات التكوين التي تنظم في المناطق المستهدفة بجبر الضرر الجماعي، كلها أنشطة ساهمت في تعزيز الحوار بين الفاعلين على المستوى المحلي حول مسألة "النوع" وحقوق الإنسان.

بخصوص للتماسك بين الصياغة والتنفيذ والنتائج بفضل التحليل المسبق للاحتياجات والمخاطر والمشاركة النشطة والمستمرة لجميع الفاعلين في المشروع، لوحظ تناسق كبير بين الأهداف المخطط لها والنتائج المحققة.

فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المسألة الجنسانية تم إحراز تقدم، بإنشاء لجنة "النوع" هو تنويع لهذه العملية. لقد كان يعتقد في الأصل أنها لجنة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ الأنشطة، لكن

⁶⁹ دوار سوننات باملشيل إقليم الرشيدية تعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الأحداث السياسية 1973 واستشهاد فاضمه اوحرفو.

⁷⁰ - Réseau des associations de développement des oasis du Sud (Radose). Projet « Sauvegarde de la mémoire et Réconciliation des femmes à Sountate (SMR Femmes).Ala memoire de Fadma Ouahrfou »

⁷¹ فاضمة اوحرفو ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان توفيت بالسجن بسبب الأحداث السياسية سنة 1973

⁷² - Amicale Amitié Coopération Figuig (AACF). Projet « Centre socioéconomique pour la promotion de la femme à Figuig »

⁷³Réseau associatif de Zagora pour le développement et la démocratie. Projet « Création d'un espace pour l'habilitation de la femme »

بفضل هيكلها القانوني ونطاق رسالتها أصبحت أداة أساسية لتأطير عملية دمج "النوع" في ديناميات العدالة الانتقالية وضمان حصول المرأة على حقوقها في المجال العمومي والسياسي. ومع ذلك ، فإن هذه النتائج لا تزال هشة، فتعزيز هذه الإنجازات يتطلب إجراء إصلاح شامل للجهاز التنظيمي لهيئات "المجلس الاستشاري (المجلس الوطني حاليا) لحقوق الإنسان" من خلال توسيع إجراءات مأسسة "النوع" ضمن آلياته وكافة برامجها وضرورة إدامة الحوار والعمل التفاعلي بشأن قضايا "النوع" من خلال تعزيز ظهور فضاءات دائمة مسؤولة عن التطوير المنهجي للمشاريع من أجل تحسين وضعية النساء المهمشات والحصول على حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وكان محور حفظ ذاكرة النساء ضحايا العنف السياسي من أغنى المحاور من خلال دمج الجوانب الرمزية والسياسية والتعليمية، واستخدمت في جلسات التكوين وسائل اتصال مختلفة مثل قراءة قصص، عرض الأفلام والشهادات المباشرة⁷⁴ للمشاركة في الاعتراف بالعنف الذي تعرضت له المرأة والعمل من أجل المصالحة بمقاييس مختلفة، وتطور إلى "مجموعة أدوات توعية" متعددة الوسائط وشاملة تم دمجها تدريجيا في عدة وثائق: مقتطفات مصورة من شهادات النساء⁷⁵: فيلم وثائقي من قناة البي بي سي⁷⁶ عن تجارب النساء المغربيات ضحايا العنف السياسي، كتيب "نساء يكسرن جدار الصمت" يروي قصة خمس نساء من ضحايا العنف. كتاب "المرأة والعنف السياسي في سنوات الرصاص في المغرب"،⁷⁷ إعادة كتابة دراسة

⁷⁵ - The Years of Lead in Morocco. Women Speak Out. Excerpts from Public Hearings 2004-2005.DVD. CCDH-Unifem. 2009

⁷⁶ Women in the Frontline, One Planet Pictures–BBC.

⁷⁷ جيسوس،نادية. "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط، 2009.

اجتماعية أنثروبولوجية⁷⁸ أجريت في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة. إنها مادة تربية قيّمة بيد الفاعلين والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ساهمت في دعم مشاريع الحفاظ على الذاكرة.

1.4.1 نقاط الضعف والقوة ومخاطر مرتبطة بتنفيذ مشروع "النوع"

1.4.1.1 نقاط قوة المشروع

نقاط قوة مشروع "النوع" تكمن في عملية تنفيذه، فادمج النوع في التنظيم المؤسسي للعدالة الانتقالية ومشاريعها المحلية فاق توقعات الفاعلين المحليين. فالمشروع أدمج انتظاراتهم وذلك بخلق ملائمة بين الإجراءات المؤسسية والعملية.⁷⁹ هذه الملائمة كانت ضرورية لتحقيق النتائج المتوقعة بفضل تميز الفريق المكون من المنظمين على الصعيد الوطني والمحلي⁸⁰ بمستوى عال من فهم لقضية مشروع "النوع"، ومشاركة الفاعل المدني داخل المناطق المستهدفة بشكل مباشر في أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة وفي وقت مبكر في ديناميات جبر الضرر الجماعي. كما ساهمت جودة علاقة الشراكة بين 10 منظمين وفاعلين⁸¹ في خلق ثقة متبادلة ومنطق تشاركي تحكم في إجراءات وفي تنفيذ خال من أي تضارب في المصالح، وتقوية مهارات مختلف الجهات الفاعلة من خلال توفير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لخبراتها في مجال "النوع" وحقوق الإنسان للمرأة.

⁷⁸ جيسوس ، نادية. "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة، النوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض قدم خلال ندوة نتائج عمل الهيئة بخصوص التعامل مع الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، 21 مارس 2006
⁷⁹ الرحيوي، ليلى، المديرية السابقة للتنظيم الإداري والموارد البشرية في هيئة الإنصاف والمصالحة، مسؤولة عن إدارة برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أجريت المقابلة يوم 12 مارس 2017.
⁸⁰ مقابلة أجريت يوم 1 فبراير 2017 مع عبد الحق مصدق، المدير الإداري السابق للجلسات العامة وتحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة، مدير المشروع ضمن فريق متابعة التحقيق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

⁸¹ Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme. Rapport final rédigé par: George Assaf et Cécilia Olmos. page ,10 aout 2010.

ورغم المسافة الجغرافية الكبيرة بين مختلف النقاط الرئيسية للمشروع، كانت طريقة الرصد قوية بفضل إيجابيات التعاون والمرونة لضمان تعبئة واسعة وقدرة كبيرة على التكيف⁸². هذه الخصائص التنظيمية للتنفيذ كانت مفيدة في تدبير النزاعات والمخاطر التي ظهرت خلال المشروع.

1.4.1.2 نقاط ضعف المشروع

ومع ذلك، فمثل أي مشروع يعمل من أجل التغيير الاجتماعي ونقل قيم جديدة، نجد نقاط ضعف شكلت الكثير من التحديات التي يجب التغلب عليها. وإذا كانت نقاط الضعف هذه قد حدثت من تأثير بعض الإجراءات، فقد زادت قبل كل شيء من معرفة الفاعلين في مجال تدخلهم،⁸³ وشجعت على التفكير بهدف إعادة تعديل الإجراءات التي تم البدء فيها. فلا شك أن منظمي المشروع قد قللوا من شأن النفقات لتحقيق الغايات المستهدفة، ومع ذلك، فجميع الأنشطة المخطط لها تم تنفيذها بفضل التعديلات اللوجستية لبعض الأنشطة، وقد تم تجميع بعض الأنشطة المخطط لها في البداية في مناطق محددة، مما حد من فعالية وتأثير الإجراءات المنفذة، وظهرت المقاومة والقيود الاجتماعية غير المتوقعة أثناء تنفيذ المشاريع: ففي دوار سونتات⁸⁴ بمنطقة الراشيدية، تطلبت النزاعات المحلية وسلوكيات نمط الإنتاج الأبوي⁸⁵ اللجوء إلى إجراءات المصالحة والوساطة الطقسية لتهيئة مناخ يفضي إلى زيادة الوعي والتحسيس. في منطقة فجيج، ساهمت النزاعات حول الأراضي الجماعية بشكل كبير في تأخير تنفيذ الأنشطة. في سونتات، الهشاشة الشديدة للنساء وضخامة عملهن منعهن من الوصول إلى فرص تطوير المشروع. وفي كل مكان تقريباً، يرفض ضحايا العنف السياسي مسالة المصالحة تماماً، وهذه القيود المرتبطة بالخصوصيات الثقافية

⁸² أحمد زبيني، رئيس قسم الحقوق الجماعية والشؤون الإقليمية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. المقابلة أجريت في 7 فبراير 2017.
⁸³ نفس المقابلة مع زبيني

⁸⁴ Réseau des associations de développement des oasis du Sud (Radose). Projet « Sauvegarde de la mémoire et Réconciliation des femmes à Sountate (SMR Femmes). A la mémoire de Fadma Ouahfou ». 12 pages. Novembre 2007

⁸⁵ Pascon . Paul : le maroc composite.

المحلية كان من الممكن توقعها ومع ذلك ، فإن فهم الفاعلين المحليين لبيئتهم الاجتماعية والثقافية جعل من الممكن التحايل على هذه القيود، ومنعها من وضع عقبات أمام ديناميكيات تنفيذ المشروع، كما ظهرت نقاط ضعف محددة أخرى على المستوى المحلي: فالهشاشة المؤسسية ونقص الخبرة شكلا في بعض الأحيان عقبات أمام تنفيذ واستيعاب المقاربة العامة للمشروع، وقد أدى غياب تقاليد الفعل التفاعلي محليا، ونزاعات المجتمع المدني إلى تعقيد عملية تنفيذ المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن السياق التاريخي للعمل الجموعي بالمغرب يفسر جزءا من هذا الضعف: فالحركة النسائية بالمغرب لم تهتم إلا حديثا بإشكالية "النوع" والعدالة الانتقالية وهذا ما يفسر غيابهم على مستوى الدينامية والتعبئة وعلى مستوى الأخذ بعين الاعتبار حضور "النوع" داخل التنسيقيات المحلية. فالمشروع كان بإمكانه توقع كل هذه القيود الاجتماعية والثقافية والسياسية المحلية بفضل النباهة الجيدة لجميع الجهات الفاعلة وطنيا ومحليا.

كما أعطت تقوية القدرات المؤسسية ثمارها لمسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لدعم جهوده ومراعاة مسألة "النوع" والتي أدت إلى إنشاء "لجنة النوع" وظهور حالة ذهنية جديدة داخل المجلس. وتمكنت مشاريع حفظ الذاكرة من أداء وظيفتها المتمثلة في جبر الضرر الرمزي،⁸⁶ وخلق ديناميات جديدة لصالح الاعتراف السياسي بمساهمة المرأة في العمل الاجتماعي وفي عملية التحول الديمقراطي. فيما يتعلق بمشاريع تقوية القدرات السوسيو- اقتصادية والسياسية للمرأة فقد أدت مهمتها وحققَت مكتسبات رمزية⁸⁷

⁸⁶ خديجة العساري، المنسقة السابقة لمشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، مسؤولة سابقا عن محور التاريخ لبرنامج دعم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017

⁸⁷مصطفى ناوي - مستشار سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. عضو سابق في فريق البحث التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أجريت المقابلة في 31 يناير 2017.

تتطلب استثمارا وإمكانيات تمويلية لاستدامة المشاريع وتحسين الشروط الاجتماعية والسياسية للنساء أصبح ضرورياً.

1.4.2 إدماج قيم "النوع"

رافقت عملية تنفيذ مشروع "النوع" وبشكل مستمر عملية تبادل وتداول القيم التقدمية حيث تطرق الفاعلون جميعا لقيم خاصة ببناء دولة ومجتمع ديمقراطيين خلال الدورات التكوينية،⁸⁸ وأورش التفكير،⁸⁹ واللقاءات التحسيسية.⁹⁰ ومن الواضح أن الآليات والدراسات التي تم إنتاجها في إطار المشروع قد ساهمت أيضاً. وتعكس المعلومات التي تم جمعها في الميدان فعالية الآليات المستثمرة وتأثيرها على المستفيدين. كما طورت المستفيدات بشكل مباشر من التكوين، إجراءات تحسيسية تجاه القيم الجنسانية والتفكير المتكامل والوسائل النظرية للقيام بأعمال اجتماعية تراعي الفوارق بين الجنسين، وقد صرحت بعض المستفيدات اللواتي تمت مقابلتهن أنهن اكتسبن وعياً متزايداً بهويتهن وحقوقهن،⁹¹ وعي مشروع بشكل خاص بمستواه التعليمي ودرجة مشاركتهن الاجتماعية والمدنية، وأكدن أن بناء قدرتهن ساهم بشكل مباشر في هذا التغيير في التصور. كما اعترفت الجهات الفاعلة العمومية على الرغم من تأثرهم بشكل أقل بمشروع "النوع"، أنهم أصبحوا أكثر حساسية لمسألة احترام حقوق الإنسان للمرأة.

المشروع لم يدعم بشكل مباشر أنشطة مواجهة العنف القائم على "النوع"، لكنه ساهم بشكل مباشر في ظهور الوعي بالظاهرة بين المستفيدات، و هذا الوعي يختلف بشكل كبير من موقع إلى آخر مع مراعاة

⁸⁸17 mai 2009. Errachidia. Atelier de formation. "Montage de projets sensibles au genre." Compte rendu (2 pages). Mekkaoui Rachid et Bayan Hassan.

⁸⁹12 décembre 2007. Zagora. Atelier de réflexion « L'intégration de l'approche genre dans le programme de réparation communautaire ». Rapport. Rouggany Khadija.

⁹⁰11 avril 2009. Figuig. Session de sensibilisation. Rapport. Latifa Bouazza.

⁹¹ تصريح مستفيدات من برنامج جبر الضرر الجماعي تمت مقابلتهن بمدينة خنيفرة خلال بحث ميداني يوم 28 مارس 2017

الخصوصيات الثقافية المحلية وعمل نسيجه الجمعي. ففي منطقة زاكورة، وبمركز للنساء المعنفات بشبكة "أناروز" الوطنية، يشعر الفاعلون بقلق عميق بشأن قضايا العنف القائم على "النوع"⁹²، وفي فجيح تجاوز الوعي المرحلة الجنينية ومن الضروري تعزيز حقوق المرأة⁹³، وبسنوات يتعين القيام بكل شيء بفعل هيمنة شرعية العنف الاقتصادي الذي تتعرض له النساء.

لقد واجه فاعلوا المجتمع المدني المحلي صعوبات في نقل الفلسفة التي تربط بين "النوع" والعدالة الانتقالية وطالبوا بتقوية قدراتهم في هذا المجال، لكن المقاربة "التقنية" التي أعطيت لها الأسبقية خلال الدورات التكوينية⁹⁴ أعادت نقل القيم التقدمية بالشكل المطلوب بين الجنسين. إضافة إلى ذلك يفضل المكونون تعريف "النوع" على أساس التفاوت الاجتماعي والجسدي، وهو مفهوم ساهم في بروز مواقف معينة وفي إعادة إنتاج المفاهيم التمييزية وإضفاء الشرعية على المقاومة الذكورية المحافظة.⁹⁵

⁹² Réseau associatif de Zagora pour le développement et la démocratie. Projet « Création d'un espace pour l'habilitation de la femme. Décembre 2007.

⁹³ Amicale Amitié Coopération Figuig (AACF). Projet « Centre socioéconomique pour la promotion de la femme à Figuig »..

⁹⁴ الجمعية المغربية للتضامن و التنمية تأسست سنة 1993 تكلفت بالعملية التكوينية لتنمية قدرات الفاعلين المحليين في برنامج جبر الضرر الجماعي من خلال عروض كلها ترقية: الحكامة المحلية، تدبير النزاعات، التمكين، ودراسة الجنوى.

⁹⁵ مقابلة تم إجراؤها يوم 24 فبراير 1917 مع مصطفى اليزناسني، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومستشار سابق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب.

1.4.3 توصيات وآفاق

1.4.3.1 الدعم المؤسسي للجنة "النوع"

توطيد لجنة "النوع" شكلت إنجازا استراتيجيا للمشروع، وتعزيز قدراتها المؤسسية واللوجستية شكلت ضمانات نجاح عملية إضفاء الطابع المؤسسي على "النوع" في ديناميات العدالة الانتقالية، وبالتالي في عملية البناء الديمقراطي. استمرار عمل اللجنة يتطلب:

- تزويد اللجنة بكل الوسائل اللازمة لأداء عملها بشكل سليم، ولاسيما الموظفون ذوو الخبرة المعنيون بقضايا "النوع"

- تمكين اللجنة لتصبح لجنة وطنية مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان للمرأة وضمان وصولها إلى الأماكن العامة والسياسية.

- يجب على المجلس الوطني (المجلس الاستشاري سابقا) لحقوق الإنسان أن يوسع عملية إضفاء الطابع المؤسسي على "النوع" داخله من خلال دمج هذا المكون في جميع آلياته وبرامجه. في هذه النقطة، يمكن تقديم عدة توصيات منها ترسيخ "النوع" داخل التنسيق الجهوي المسؤول عن البرامج المجتمعية والمكاتب التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن خلال إنشاء "وحدات النوع" المسؤولة عن ضمان أخذ هذه القضية في الاعتبار في جميع مجالات دينامياتها، وتطوير إستراتيجية تكوين مستمر تتلاءم مع قضية "النوع" والعدالة الانتقالية لفائدة موظفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف شركائه، والعمل من أجل صياغة خطة تعديل هيكلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجميع أجهزته من أجل الامتثال لمبادئ تكافؤ الفرص بمعنى وضع خطة لإضفاء الطابع الجنساني على أساليب عمله وقراراته.

1.4.3.2 حفظ ذاكرة النساء ضحايا الانتهاكات الجسيمة

أبرز البرنامج العديد من الإجراءات والآليات التي يمكن أن تحفظ ذاكرة النساء ضحايا العنف السياسي، فتوطيد وتوسيع نطاق هذه الآليات يمكن أن يساعد على تحسين الظروف المعيشية للنساء المهمشات وتقوية مشاركتهن في عملية بناء الديمقراطية والسلام. من الضروري أيضا تكثيف الإجراءات المتخذة: كتنظيم اجتماعات توعية بناء على شهادة النساء بالمناطق التي لا يستهدفها المشروع، وتشجيع ودعم تدابير حفظ الذاكرة التي بدأت بالمناطق المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي، والشروع في اتخاذ تدابير للحفاظ على ذاكرة المشاركات في مكافحة الاضطهاد وتقوية الاعتراف العام والسياسي بمشاركة المرأة في عملية التغيير الديمقراطي، واستخدام الأدوات المنتجة في إطار المشروع كأدوات التعبئة التربوية في المدارس والجامعات تجاه الأجيال المقبلة.

1.4.3.3 تحسين أوضاع المرأة السوسيو-اقتصادية

على الرغم من أهمية الإجراءات التي تم تنفيذها لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء المهمشات، فإن وضعهن لا يزال هشاً، كما أن العزلة الاجتماعية والاقتصادية والمعاناة اليومية تزيد من ضعف المرأة في مواجهة نظام اجتماعي محافظ يقف ضدها. ولإنجاح مشروع "النوع" من الضروري القيام بالإجراءات التالية:

- تنمية قدرات الفاعلين المدنيين والفاعل العمومي محلياً لدعم جهودهم لعرض تمكين وخلق الفرص وتطوير الوضع الاجتماعي للمرأة.

- دعم إجراء البحوث النوعية حول وضع المرأة في المناطق المعنية والبيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل على تهميشها لأن المعرفة العميقة لواقع هؤلاء النساء شرط أساسي للتغيير الاجتماعي.

- دعوة السلطات العمومية لتوجيه الاستثمارات التنموية نحو النساء المهمشات.

- إضفاء الطابع الجنساني على برامج التنمية الوطنية مثل المشاريع الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والصناديق العمومية الأخرى.

1.4.3.4 تقوية قدرات الفاعلين المحليين

التركيز على أهمية تحسين البناء المؤسسي للفاعلين المحليين هو معيار حاسم لإنجاح المشروع وتأثيره من أجل السيطرة على نقاط الضعف التي تمت ملاحظتها والمخاطر التي تحد من تأثير العملية، واستمرار الجهود المبذولة لدعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال تقنيات التنمية المراعية لحقوق الإنسان والمنسجمة مع السياق الثقافي للمناطق التي لا تزال فيها الثقافات المحافظة التقليدية معادية للتغيير خاصة في حالة المرأة ووضعها، وتشجيع الجمعيات التي تعمل من أجل حقوق المرأة على الانخراط والمشاركة في تعزيز ودعم الجمعيات النسائية المحلية الملتزمة.

المراجع

- تجربة هيئة التحكيم المستقلة، انظر: هيئة الإنصاف والمصالحة، "التقرير النهائي. الإنصاف للضحايا وجبر الأضرار"، المجلد. 3، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، 2009، ص. 19-28 وص. 97-116.
- جسوس، نادية. (2006). "نتائج الدراسة التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة حول المرأة، النوع الاجتماعي والعنف السياسي"، عرض قدم خلال ندوة نتائج عمل الهيئة بخصوص التعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- جسوس، نادية. (2009). "المرأة والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط.
- جيسوس، نادية. (2008). معاناة المرأة في سنوات الرصاص. مقارنة النوع الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية في المغرب: جرد ووجهات نظر"، عرض قدم خلال الندوة الوطنية حول مقارنة النوع الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية في المغرب: الوضع والآفاق، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.
- روقاني خديجة. (2008). التجربة المغربية في التعامل مع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاربة "النوع". دراسة تحليلية"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط.
- هيئة الإنصاف والمصالحة، "التقرير النهائي"، المجلد. 1.
- هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي، الجزء الثالث
- Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme. Rapport final rédigé par George Assaf et Cécilia Olmos, 10page, aout 2010.

التقارير

- بلال، يوسف. "النوع" والعدالة الانتقالية: نموذج للتجربة المغربية"، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الرباط، أكتوبر 2009
- The Years of Lead in Morocco. Women Speak Out. Excerpts from Public Hearings 2004-2005. DVD. CCDH-Unifem. 200
- -تقرير سينمائي: Women in the Frontline, One Planet Pictures-BBC



décembre 2007. Rabat. Atelier de formation « Approche genre et droits Humains des Femmes ». Rapport Tahiri Rachida •

المقابلات: 17 مقابلة

وثائق المشاريع

- Réseau associatif de Zagora pour le développement et la démocratie. Projet « Création d'un espace pour l'habilitation de Ifemme. Décembre 2007.
- Amicale Amitié Coopération Figuig (AACF). Projet « Centre socioéconomique pour la promotion de la femme à Figuig ». 8 pages.
- -Réseau des associations de développement des oasis du Sud (Radose). Projet « Sauvegarde de la mémoire et Réconciliation des femmes à Sountate (SMR Femmes). A la mémoire de Fadma Ouharfou ». 12 pages. Novembre 2007